المجلد 7/ العدد 1 (2025): ص.ص: 32-50 | ISSN 2710-7914 EISSN 2830-8689 المحلل القانوني

قراءة في نص المادة 02 من قانون 01-19

(نظرة تشريعية بأهداف بيئية اقتصادية)

Read the text of Article 02 of Law 01-19

(legislative view with environmental and economic goals)

د.طارق غنيمي *

كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة البويرة، الجزائر

مخبر: الدولة والإجرام المنظم، مقاربة قانونية وحقوقية بأبعاد اقتصادية واجتماعية، تبييض الأموال نموذجا، t.ghenimi@univ-bouira.dz

تاريخ الاستلام: 2025/05/30؛ تاريخ القبول: 2025/07/11؛ تاريخ النشر: 2025/07/23

ملخص:

يتمحور مضمون هذا المقال حول موضوع لا يقل أهمية، وقد يكون من أكثر المشاكل التي تهدد البيئة الطبيعية بصفة عامة، فكما هو معلوم لا يمكن أن تخلوا عملية التصنيع والاستهلاك من إنتاج النفايات، والتي بدورها لها مخاطر عديدة ومتعددة في حال عدم إدارتها بطريقة سليمة وصحية، فالتدهور البيئي مصدره الوحيد ولرئيسي التلوث، والتلوث مصدرة النفايات، إذن فالنفايات مصدر كل المشاكل البيئية، فالنفايات ناتج طبيعي تكمن خطورتها في عدم إدارتها وتسييرها، وأفضل طريقة للقضاء عليها هو القضاء عليها في المصدر أي ما يعرف بالمعاجلة الاقتصادية من خلال إعادة تدويرها واستغلالها في صناعات جديدة باعتبارها مواد قابلة لإعادة التدوير، وبهذا الأسلوب تتم الاستفادة من مواد أولية والقضاء على المخاطر الناجمة عنها، وفي حالة عدم إدارتها بطريقة سليمة بيئيا ووفق التشريع المعمول به يؤدي ذلك إلى العديد من المخاطر الصحية والبيئية .

كلمة مفتاحية؛ التشريع؛ البيئة؛ النفايات؛ التلوث؛ التدهور.

* المؤلف المرسل.

Abstract:

The content of this intervention revolves around an issue that is no less important, and it may be one of the most threatening problems that threaten the natural environment in general. Healthy, environmental degradation is the only and main source of pollution, and pollution is the source of waste, so waste is the source of all environmental problems. Waste is a natural product whose danger lies in not managing and managing it, And the best way to eliminate them is to eliminate them at the source, i.e. what is known as economic treatment through recycling and exploitation in new industries as recyclable materials, and in this way raw materials are utilized and the risks resulting from them are eliminated, and in the event that they are not managed in a manner Environmentally sound and in accordance with applicable legislation, this leads to many health and environmental risks.

Keywords: Legislation; Environment; waste; pollution, degradation.

مقدمة:

لا يختلف اثنان على أن للنفايات مخاطر عديدة على كل الجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية، حيث يعتبر النشاط الإنساني ومنذ أن وجد على هذا الكوكب أحد الأسباب المنتجة للنفايات، وهذا نظرًا للتطور المستمر الذي يعرفه العالم من ناحية التصنيع والإنتاج وارتفاع مستوى المعيشة، وكذلك نمط الاستهلاك وتنوعه لدى السكان مما أدى إلى إنتاج أنواع مختلفة من النفايات الصلبة والسائلة والغازية، ترتب على ذلك الزيادة في نسبة التلوث البيئي والذي أصبح يشكل أضرارًا جسيمة على الإنسان والبيئة، ومع هذه الزيادة والتعامل الغير السليم والصحي تفاقمت أضرارها وأخطارها، مما نجم عنها الكثير من المظاهر الاجتماعية السلبية.

والمشرع الجزائري وإدراكاً منه للوضعية البيئية والمخاطر التي تهددها من الناحية الواقعية بادر وإن كانت مبادرته متأخرة في إصدار قانون 01-19[1] المتعلق بتسيير النفايات

1- قانون رقم 01-19، المؤرخ في 2001/12/12، المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، الجريدة الرسمية =

ومراقبتها وإزالتها، وهذا نظراً للوضعية البيئية السائدة والمخاطر التي تهدد عناصر البيئة الطبيعية، لم تكن لدى المشرع الجزائري النظرة السلبية لها، كون كل ما ينتج ويصنع من طرف الإنسان يتحول مع مرور الزمن إلى نفايات، لذلك كانت نظرة المشرع نظرة بيئية اقتصادية، حيث حث على الأخذ بكل الوسائل المتوفرة مادية وتكنولوجية من أجل التسيير الأمثل، والأخذ بالجانب الوقائي وبالجانب الاقتصادي لها من خلال عملية التدوير والرسكلة.

فموضوع هذا المقال له من الأهمية بمكان، كون موضوع الأمن البيئي يعد من أكثر المواضيع دراسة على مستوى السياسيين والقانونيين والاقتصاديين، كما يعتبر من أهم الموضوعات المعاصرة خصوصا في ظل زيادة حجم النفايات وعدم إزالتها بالطرق الأمنة بيئيا، أو الاستفادة منها في عملية التصنيع جديدة، لذلك حظي هذا الموضوع بنوع من الأهمية، لأجل مواجهة المخاطر المحتملة، وعدم الاحتياط لذلك يؤدي لتولد أزمات .

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تبيان أهمية النفايات من الناحية الاقتصادية كونها تعتبر مادة خام، كما تعتبر من ناحية أخرى مظهراً من مظاهر السلبية على البيئة والصحة والحياة الاجتماعية عامة، حيث تقدم الدراسة بعض الطرق والوسائل التي أقرها المشرع من خلال قانون تسيير النفايات، ومحاربة كل أشكال التلوث والذي يعد سببا من أسباب التدهور البيئي، وإظهار الجانب الإيجابي والسلبي لمشكلة النفايات، والتعرف على مختلف جوانب الموضوع محل الدراسة.

وتحقيقا لذلك ولمعالجة موضوع هذا المقال نطرح الإشكالية الآتية:

ما مدى مساهمة الإدارة السليمة للنفايات في التقليل من مخاطر التدهور البيئي؟

وعلى ضوء هذه الإشكالية تم معالجة هذه الورقة البحثية بالاعتماد على المنهج الوصفي في تبيان الجوانب الإيجابية للنفايات باعتبارها ناتج طبيعي وما يمكن أن تساهم به من الناحية الاقتصادية، وجانبها السلبي في حالة عدم إدارتها بالطرق السلمية، والمنهج التحليلي من خلال تحليل مظاهر التلوث البيئي بالنفايات والمخاطر البيئية والصحية التي قد تنجم عن هذه الظاهرة الاجتماعية أساسا، وجمع المعلومات محل الدراسة وتحليلها.

=

للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 77. الصادرة في 2001/12/15، معدل ومتمم.

عليه تناولت هذا الموضوع من خلال مبحثين، تطرقت في المبحث الأول مفهوم النفايات وطرق معالجتها في ظل قانون 01-19، ثم تطرقت للمعالجة الاقتصادية لها وفق نظرة المشرع الجزائر والأضرار الناجمة عنها في حالة عدم إدارتها بطريقة سليمة بيئيا في المبحث الثاني.

المبحث الأول: ماهية النفايات وطرق معالجتها في ظل قانون 01-19

من بين أهم النتائج الناجمة عن زيادة حجم النفايات وتفاقم مخاطرها أنها أصبحت تستحوذ على اهتمام كبير من قبل الدارسين والباحثين في المجال البيئي، كونها قضية من القضايا المعاصرة والتي باتت تشغل بال العلماء والباحثين، بسبب كثرة وتنوع مخاطرها على الصحة والعامة والبيئة الطبيعية، وعلى الاقتصاد الوطني، الأمر الذي جعل من النفايات مشكلة تواجه الدول والحكومات.

وعليه تناولت مدخل معرفي للنفايات بين النظرة العلمية والقانونية المطلب الأول، ثم تناولت مخاطر انتشار النفايات على الصحة والبيئة في المطلب الثاني.

المطلب الأول: مدخل معرفي للنفايات بين النظرة العلمية والقانونية

تعددت التعاريف التي تناولت النفايات من الناحية الفقهية، وهذا نظرا لما تحتوي عليه من مخاطر في حالة عدم إدارتها بالطرق العلمية الصحيحة لتفادي الإضرار بعناصر البيئة الطبيعية، كما تناولها بعض من الفقه على أساس ما يعتبر نفاية لدى البعض، يعتبر مادة أولية قابلة للتصنيع لدى البعض الآخر.

ومن خلال هذا المطلب تناولت إلى تعريف النفايات في الفرع الأول، خصائص النفايات في الفرع الثاني.

الفرع الأول: تعريف النفايات

أولا: النفاية لغة: نفاية الشيء بقيته أو ردؤه، وكذلك نقاوته ونفاته ونفايته ونفوته ونفيه. والنفاية بالضم ما نفيته من شيء لرداءته[1].

(1) ابن منظور الإفريقي المصري، لسان العرب، المجلد الأول، دار الصادر، بيروت، لبنان، بدون سنة للنشر، ص338.

تعني النفاية في اللغة العربية نفاية الشيء أو رديئه، وفي اللغة الفرنسية فإنها تعني البقايا من الأوساخ أو البقايا الخطرة، وفي اللغة الإنجليزية فإنها تعني المواد عديمة القيمة التي يتم التخلص منها[1].

ثانيا : النفايات اصطلاحا

1- التعريف الفقهي:

النفاية هي: "مواد صلبة، سائلة وغازية ليست لها قيمة ظاهرة أو أهمية اقتصادية أو منفعة من جهة نظر مخلفيها سواء كانوا جمهور سكان أو منتجي سلع أو قائمين على صناعة، وهي تؤثر على سلامة البيئة وصحة الإنسان والنظافة العامة إذا تراكمت، ولم يتم التخلص منها بطريقة سليمة مما يؤثر طرديا على عمليات التنمية بكافة جوانبها"[2].

2- التعريف القانوني للنفايات:

بالرجوع إلى قانون تسيير النفايات، نجد أن المشرع الجزائري عرف النفايات بأنها:" كل البقايا الناتجة عن عمليات الإنتاج أو التحويل أو الاستعمال وبصفة أعم كل مادة أو منتوج وكل منقول يقوم المالك أو الحائز بالتخلص منه أو قصد التخلص منه، أو يلزم بالتخلص منه أو بإزالته"[3].

وعليه نستنتج أن النفاية هي كل المواد الصلبة أو السائلة أو الغازية أو في شكل طاقة غير مرغوب فيها ويريد صاحبه التخلص منها على أساس أنها عديمة القيمة من وجهة نظره، كما أن هناك نفايات قابلة لإعادة الاستعمال مرة ثانية، للاسترجاع أو الرسكلة وأخرى غير قابلة لذلك.

الفرع الثاني: خصائص النفايات (مخاطر تقتضي أخذ الحيطة)

نظرا للخطورة التي تتميز بها بعض أنواع النفايات، فإن هناك بعض النفايات تتميز

(1)- نادية لتيم سعيد، دور المنظمات الدولية في حماية البيئة من التلوث بالنفايات الخطرة، الطبعة الأولى، دار الحامد، الأردن 2016، ص108.

(2)- طارق غنيمي، الحماية القانونية للبيئة من أخطار النفايات في ضوء القانون الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان، 2022، ص 71.

4- م 03 / 01 من قانون رقم 01-19.

وخاصة الخطرة منها بعدة خصائص تعبر عن خطورتها، وبالرجوع إلى المبادئ التي تقم عليها عملية تسيير النفايات الواردة في نص المادة 5/02 التي تنص على: "إعلام وتحسيس المواطنين بالأخطار الناجمة عن النفايات وآثارها على الصحة والبيئة، وكذلك التدابير المتخذة للوقاية من الأخطار والحد منها أو تعويضها "[1]. بمعنى ضرورة أخذ كل ما من شانه تجنب المخاطر التي قد تتسبب فيع في حالة صرفها في البيئة الطبيعية.

أولا: القابلة للانفجار:

كما تعد مادة أو نفايات أو مزيجا من مواد نفايات صلبة أو سائلة أو خليط من هذه المواد تولد في حد ذاتها بسرعة نتيجة تفاعل كيميائي لغازات لها درجة حرارة وضغط عاليين، يترتب عليهما حدوث أضرار بالمنطقة المحيطة [2].

ثانيا: السمية:

النفايات السامة هي تلك المواد أو النفايات، التي يسبب أو قد يسبب إطلاقها أضرار مباشرة أو مؤجلة على البيئة، بفعل تراكمها في الكائنات الحية أو آثارها السامة على النظم الإحيائية، كما يقصد بها أيضا تلك النفايات ذات الآثار الضارة التي قد تسبب الوفاة أو إصابة خطيرة، أو تلحق الضرر بصحة الإنسان إذا ما ابتلعت أو استنشقت أو لامست الجلد، وتعد هذه النفايات بصفة عامة أكثر النفايات خطورة[3] .

ثالثا: المسببة للتآكل

المواد والمستحضرات التي قد تدمر الأنسجة الحية عند الملامسة أو الاتصال، أي لها القدرة على أن تسبب أضرارا بالغة للأنسجة الحية التي تلمسها بفعل تأثيرها الكيميائي الخطير، كما يمكن أن تسبب ضررا بالغا إذا تسربت من عبواتها [4].

1- المادة 05/02 من قانون رقم 01-19.

2- تامر مصطفى محمد، المواجهة القانونية والأمنية للتداول غير المشروع للمواد والنفايات الخطرة، الدولية للطباعة، 2015، ص04.

3- د. ناديا ليتيم سعيد، مرجع سابق، ص125.

4- د. تامر مصطفى محمد، مرجع سابق، ص06.

رابعا: القابلة لنقل العدوى

فهي تحتوي على أجسام مكونة من أنسجة على شكل خلايا ملتصقة والكائنات الدقيقة يمكن أن تكون وحيدة الخلية أو متعددة الخلايا، ومن أنواع الكائنات الحية لتي تسبب في العدوى والالتهابات[1] .

فالمشرع الجزائري ومن خلال هذا النص أوجب على كل ذي شأن فيما يخص النفايات وخاصة الخطرة منها أن يقوم أو أن تقوم الهيأة المخولة بذلك بالقيام بعملية تحسيس أفرد المجتمع بخطورة صرف النفايات في عناصر البيئة الطبيعية، وآثارها على البيئة والصحة العمومية والأخذ بكل ما من شأنه الوقاية من مخاطرها.

المطلب الثاني: مخاطر انتشار النفايات على الصحة والبيئة

تعد مشكلة النفايات من أعقد المشاكل البيئية في العصر الحديث نظراً لتنوعها وما تحتوي عليه، من مواد متنوعة قد تشكل خطرا نتيجة ما ينجم عنها من آثار سلبية على الجانب الاقتصادي للدولة المتمثل في الأغلفة المالية المرصدة لمواجهتها.

تقتضي المعالجة دراسة الأضرار البيئة الفرع الأول، الأضرار الصحية التي قد تنجم عن ذلك الفرع الثاني.

الفرع الأول: الآثار البيئية للتلوث بالنفايات

تعد مراكز جمع القمامة وبشكل مباشر مصدراً للتلوث بصفة عامة، لذلك أصبح التلوث البيئي بالنفايات من أكثر المشاكل التي تواجه المجتمعات البشرية، بسبب استنزاف الموارد الطبيعية، وما ينتج عن ذلك من تأثيرات سلبية على مختلف أنواع الأحياء التي تعيش على ظهر الأرض[2]، فقد يحدث التلوث بسبب تصريف النفايات السائلة والصلبة أو الهامدة في البيئة الطبيعية، وبالتالي فإن هذا يؤدي إلى تعطيل استغلالها لأغراض الإنتاج الزراعي الفلاحي بصفة عامة أو تقزيم دوره كنظام بيئي طبيعي، يرافق ذلك تردي نوعية

(1)-الطيب آجزول، دور المنظمات الدولية في حماية البيئة من التلوث بالنفايات الخطرة، الطبعة الأولى، دار الحامد، الأردن 2016، ص30.

(2)- به شيمان فيض الله عمر، المسؤولية المدنية عن أضرار التلوث بالنفايات، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية مصر2016، ص09.

التربة في تلك المنطقة من خلال زيادة محتواها من العناصر الغريبة عنها، أو بكميات أكبر مما كانت عليه[1].

في بعض الحالات يلجأ إلى عملية حرق النفايات وهي وسيلة من وسائل القضاء على النفايات والتخلص منها، هذه الطريقة وعلى الرغم من بساطتها ولا تحتاج إلى إمكانيات مادية وبشرية لكن خطورتها شديدة على عناصر البيئة، خصوصا البيئة الهوائية، أو قد ينجم عنها المطر الحمضي إذا تزامنت عملية الحرق وسقوط الأمطار، ويكون هذا دون وعي حقيقي بالأضرار الأخرى الناجمة عن مثل هذا التصرف غير المسؤول إلى زيادة في تلوث الهواء[2].

كما أصبحت مشكلة انتشار الكبير للنفايات بين الصلبة الهامدة بين الأحياء السكنية، خاصة في الوقت الراهن ما يعكس أن عمال النظافة يتعرضون لحوادث الإصابة بالأخطار الصحية من جراء ما يتعرضون له من إصابات نتيجة خلط النفايات الهامدة والردوم مثل بقيا الزجاج أو قطع حديدية مع النفايات الأخرى، ما يكون سبب في إصابتهم ببعض الأمراض، بالإضافة إلى وجود أشياء حادة مثل المسامير وقطع الحديد بعد الاستعمال له، كما أن بعض النفايات الهامدة ونتيجة للرمي العشوائي تختلط مع بعض النفايات السامة الناتجة عن المواد الكيمائية المستعملة في أشغال البناء والتنظيف مما تسبب في العديد من المشاكل[3].

الفرع الثاني: الآثار الصحية للتلوث بالنفايات

من المعلوم وبما لا يدع مجالا للشك أن كل ما يقوم به تقوم الفرد من خلال نشاطه اليومي ينعكس ذلك على البيئة، كون الإنسان والبيئة في علاقة تأثير وتأثر، فكما أن مختلف الأنشطة الإنسانية التي لا تراعي الجانب البيئي تنعكس نتائجها وتظهر في الوسط البيئي، فان ذلك يؤدي بالضرورة إلى مخاطر صحية عديدة ومتنوعة.

(1)- طارق غنيمي، التنظيم القانوني للبيئة والعمران دراسة عمرانية بأهداف بيئية، مركز الدراسات العربية، القاهرة مصر، 2025، ص197.

(2) - أحمد عبد الوهاب عبد الجواد، القمامة، الطبعة الأولى، الدار العربية للنشر والتوزيع، مصر، 1998، ص50.

(3)-طارق غنيمي، التنظيم القانوني للبيئة والعمران دراسة عمرانية بأهداف بيئية، ص 196.

بحيث تحتوي المخلفات المنزلية على نفايات تحتاج إلى رعاية خاصة في أماكن تولدها بالمنازل أو المصانع أو الورشات والمحطات الكبرى وكل نوع من النفايات حسب نوعه وخصائصه، والطريقة الواجب إتباعها في التعامل مع نوع النفاية حتى لا تعم أخطارها الصحية على الأفراد والمجتمع والعاملين في هذا المجال على حد سواء، وعلى سبيل المثال لا الحصر فالقمامة تتكون من بقايا أطعمة قابلة للتعفن والتحلل وانبعاث الروائح الكريهة وأوراق قابلة للاشتعال، وكسور الزجاج وشفرات الحلاقة وعلب الصفيح أو قطع المعادن ذات الأطراف المدببة أو الجوانب الحادة التي تسبب الجروح أو المخلفات الأخرى التي تحتوي على إفرازات الإنسان المحملة بمسببات الأمراض وبويضات الطفيليات أو الأتربة التي تجد جزئياتها المتطايرة طريقها إلى الرئتين[1].

كما تحتوي نفايات النشاطات الطبية التي تصرف مع النفايات المنزلية ومشابهها مثلا على جزء كبير من المواد الملوثة والمعدية والسامة، ويكون الموظفون في الرعاية الصحية، وخاصة الممرضون وكذا عمال المستشفيات الآخرون عرضة للعديد من الأمراض المعدية أو قد تكون خطير أحيانا مثل:

- أمراض السل والحصبة نتيجة الالتماس المباشر وغير المباشر مع النفايات الملوثة بالإفرازات الرئوية للمرضى أو لعابهم المحتوية على الميكروبات والفيروسات .

- الالتهابات الجلدية الناشئة بسبب التعرض لأنواع من البكتيريا الجلدية الموجودة بالنفايات الصحية مثل القطن الملوث بصديد جروح المرضى بعد رعايتهم أو حالة الإصابة بالجمرة الخبيثة وكذا الحال في بكتيريا تعفن الدم[2].

1- صلاح محمود الحجار، إدارة المخلفات الصلبة، البدائل، الابتكارات، الحلول، دار الفكر العربي، القاهرة مصر، 2004، ص26.

(2) - سراي أم السعد، دور الإدارة الصحية في التسيير الفعال للنفايات الطبية في ظل ضوابط التنمية المستدامة بالتطبيق على المؤسسة الاستشفائية الجزائرية، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة الأعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011-2012، ص74.

المبحث الثاني: إدارة النفايات بين تسيير المخاطر الاقتصادية والتثمين كآلية حتمية

كما أشرنا سابقا لا يمكن لأي عملية اقتصادية يقوم بها الفرد لا تخلف نفايات، وللنفايات أشكال وأنواع مختلفة حسب نوعية النشاط البشري، حيث تقتضي الضرورة الاجتماعية أن يكون هناك نشاط اقتصادي لتلبية الحاجيات المختلفة لأفراد المجتمع من سلع وخدمات، كما تقتضي الضرورة البيئية والاجتماعية والاقتصادية التعامل السليم مع كل نوع من النفايات، ومن بين المبادئ التي تقوم عليها عملية تسيير النفايات، عملية التثمين والمتمثلة أساسا في عملية التدوير والاسترجاع.

هيقصد بعملية التثمين وفق رؤية المشرع الجزائري كل عملية تؤدي في النهاية إلى إزالة خطر النفايات عن طريق عملية التدوير والاسترجاع، وهي عملية ذات أبعاد اقتصادية تتمثل في عملية تدوير النفايات، ومن هنا نكون أمام عمليتين الأولى القضاء على النفايات وآثارها السلبية، والثانية توفير المادة الخام.

فالجانب الاقتصادي أولى القطاعات التي تتأثر بظاهرة النفايات، فهي تعيق نشاطه وتأثر على مردوده، أي هناك أثارا اقتصادية للنفايات المطلب الأول، وحتى لا تكون هناك مخاطر تعيق النشاط الاقتصادي لابد ووفق نظرة المشرع الجزائري انتهاج أسلوب التثمين كآلية للقضاء على النفايات ودعم الاقتصاد الوطني المطلب الثاني.

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية للتلوث بالنفايات

لا يمكن في كل الأحوال حصر الآثار السلبية للتلوث البيئي بالنفايات على الجانب الاقتصادي، فهو يؤدي إلى أخطار جسيمة تمس شتى المجالات مما يكلف الاقتصاد الوطني نفقات باهظة، كما تؤدي عملية استنزاف المواد الطبيعية إلى البحث عن بدائل لتموين النشاط الاقتصادي بالموارد الأولية، حيث تمثل النفايات في بعض الأحيان مصدر مهم في دعم السوق الوطنية من المواد المسترجعة عن طريق التدوير والرسكلة.

وعليه نبرز أهم الآثار الاقتصادية الناتجة عن التلوث بمختلف أنواعه على رأس المال البشري الفرع الأول، كما له كذلك تأثيرات على بعض القطاعات الاقتصادية الأخرى الفرع الثاني.

الفرع الأول: تأثير التلوث بالنفايات على رأس المال البشري

إن انتشار النفايات يؤثر لا محالة على حالة الفرد من عدة نواحي، وخاصة الأمراض المختلفة نظرا لبعض المكونات الخطيرة، مثل نفايات المواد الكيماوية التي تعد من اخطر الملوثات على البيئة وعلى الإنسان معا فمنها ما هو مسبب للسرطان أو لأمراض أخرى فضلا عن التأثيرات على الكبد والكلى جراء استنشاق الغازات المنبعثة منها، فيؤدي استنشاق هذه الأبخرة والغازات والدقائق العالقة في الهواء إلى عدة مخاطر وبالتالي فان مراكز الصحة تسجل رقما متزايدا للأشخاص الذين يعانون من الأمراض، هذه الأمراض يكون تأثيرها سلبي على الفرد من الناحية النفسية، ومن الناحية المادية هذه الأخيرة يكون لها الأثر البالغ عليه[1].

كما أن الضرر الأكبر الذي يحدثه التلوث بالنفايات هو أثره على صحة الإنسان خاصة من جانب الغذاء، ومياه الشرب غير صالحة للاستعمال البشري، فالمصدر الأساسي لتلوث الغذاء هو الري بالمياه الملوثة أو ما يعرف بمياه الصرف الصحي، هذه المياه ونظرا لما تحتوي عليه من مواد خطرة أ قد تكون مواد سامة ناجمة عن الاستعمال المنزلي مثل مواد التنظيف وغيرها، أو مياه محطات توليد الطاقة أو مياه المصانع، التي تيم صرها في البيئة الطبيعية. هذا الأمر يؤدي إلى انتشار عدة أمراض منتقلة عن طريق المياه على غرار الكوليرا والتيفوئيد وتؤدي هذه الأمراض بدورها إلى إضعاف القوة البشرية للفرد، ويؤدي ذلك إلى إضعافه ونقص مردوده. كما يتكبد الفرد نفقات علاج هذه الأمراض وتتكبد الدولة تكاليف بناء المستشفيات والحصول على الأجهزة الطبية والأدوية[2].

الفرع الثاني: تأثير التلوث بالنفايات على بعض القطاعات الاقتصادية

من الطبيعي أن تكون للنفايات آثار جانبية، هذا نظرا لما تحتوي عليه من مواد قد تكون سامة، أو تحدث مخاطر عندما يتم جمعها مع نوع من النفايات الأخرى، فينتج عنهما

(1)- سعيدي وهيبة، أسباب وعوامل انتشار النفايات المنزلية في وسط الأحياء السكنية في المجتمع الجزائري، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر (2) بوزريعة، 2010-2011. ص 104.

(2)- محمد أرناؤوط، التلوث البيئي وأثره على صحة الإنسان، الطبعة الثانية، شركة أوراق شرقية، لبنان، 2002، ص93.

مخاطر عند الجمع والإزالة، أما في حالة صرفها في عناصر البيئة فهنا تكون مخاطر محققة الحدوث والتأثير.

أولا- تأثير النفايات على البيئة المائية:

تؤدي مياه الصرف الصحي التي يتم التخلص منها عن طريق إلقائها في البحار، إلى تلويث الحياة البحرية، بحيث عند تلوث مسطح مائي معين يؤدي ذلك إلى تلويث الثروة السمكية، ففي هذه الحالة يكون التأثير مزدوج، نقص في الإنتاج نتيجة موت الأسماك بسبب تناولها مواد مسمومة، وتأثير على الصحة البشرية في حالة تناول تلك الأسماك من طرف الإنسان، كما يتسبب في بطالة الصيادين من ناحية أخرى، ولا يمثل إلقاء النفايات في المياه الحل الأمثل للتخلص منها بل ينجم عن ذلك العديد من المخاطر الصحية كموت العديد من أنواع الأسماك التي تمثل الثروة السمكية [1].

ثانيا- تأثير النفايات على النشاط السياحي:

يعد النشاط السياحي مصدر من مصادر دخل القومي، أو ما يعرف بجلب العملة الصعبة، وفيه بعض دول تعتمد على الجانب السياحي في اقتصادها نظرا لافتقادها لبعض الموارد الطبيعية، فتقوم بتطوير هذا النشاط عن طريق بناء منتجعات سياحية في أماكن مختلفة وحسب طبيعة بيئتها، وفي نفس الوقت تقوم بالعمل على إزالة كل ما من شأنه تشويه المناظر الطبيعية منها أو المستحدثة، كون السياح يفضلون الأماكن النقية المتطورة بيئيا ذات المناظر الخلابة عن الأماكن السياحية المنتشرة فيها مختلف أنواع النفايات كالقمامة والروائح المنبعثة منها مثلا، وبالتالي عزوف السياح عن الذهاب إلى هذه المناطق يقلل من قيمتها وعائداتها الاقتصادية.[2]

ثالثا- تأثير النفايات على النشاط الصناعي الوطني:

يعد النشاط الصناعي في الدول، الركيزة الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد الوطني لتحقيق متطلبات المستهلكين من مختلف المواد، وخاصة ذات الطلب والاستهلاك الواسع

(1)- محمد كمال عبد العزيز، الصحة والبيئة، دار الطلائع، القاهرة مصر، دون سنة النشر، ص 58.

(2) - أحمد عبد الوهاب عبد الجواد، قضايا النفايات في الوطن العربي، قضايا النفايات في الوطن العربي، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة مصر، 1997، ص 49.

التي يجب توفرها باستمرار ودون انقطاع كونها من ضروريات الحياة، وتعد الصناعات الغذائية الأكثر تضررا نتيجة استخدامها الواسع للماء على غرار مصانع العصير والحليب والمصبّرات، كما نجد أن التلوث المائي يؤثر على صناعة استخلاص ملح الطعام مما ينتج عنه تذبذب في توفر هذه المادة الحيوية والتي تأثر بدورها على الوحدات الصناعية التي تعتمد عليه في نشاطها، كما للتلوث البيئي بالنفايات بمختلف أنواعها لها آثاراً اقتصادية مختلفة متفاوتة الخطورة تمس رفاهية الفرد من الناحية النفسية والصحية والمادية[1].

المطلب الثاني: التثمين كوسيلة اقتصادية للقضاء على النفايات

يعد تثمين النفايات وسيلة الأكثر أمناً من بين أهم الوسائل لتسير النفايات في العصر الحديث، نظرا لكثرتها وتنوعها وما يصاحبها من مخاطر في حالة عدم إدارتها بالطرق الحديثة والآمنة بيئيا، فحجم ونوع النفايات يزداد بزيادة استهلاك الفرد لمختلف السلع والمنتجات، فكلما زاد الاستهلاك زاد حجم النفايات الأمر الذي جعل من تثمين النفايات أمراً ضروريا من الناحية البيئية والصحية، أما من الناحية الاقتصادية فهي مواد خام قابلة للاستغلال، مما ستوجب البحث عن طرق ووسائل أخرى للقضاء عليه وفق نظرة اقتصادية فعالة. وعلى هذا الأساس تناولت التدوير كآلية لإدارة وتسيير النفايات في الفرع الأول، ثم تطرقت بعد ذلك لأهم الفوائد والمزايا لإعادة تدوير النفايات في الفرع الثاني.

الفرع الأول: التدوير كآلية لإدارة وتسيير النفايات

تهدف عملية المعالجة الاقتصادية للنفايات إلى كيفية تسيير النفايات وإزالتها ومن ثمة المحافظة على نظافة البيئة، وكذلك في الاستفادة من النفايات وهي عملية اقتصادية تتمثل في عملية التدوير، ومن هنا نكون أمام عمليتين: الأولى القضاء على النفايات ومن آثارها السلبية، والثانية الاستفادة من المواد المسترجعة في عملية التصنيع والإنتاج، أي أن لها أبعاد بيئية اقتصادية بحيث يساهم التدوير في تحقيق جملة من الفوائد الاقتصادية تعود بالنفع على الاقتصاد الوطني[2].

(1)- طارق غنيمي، الحماية القانونية للبيئة من أخطار النفايات في ضوء القانون الدولي، ص 178.

1- صليحة حفيفي، تسيير النفايات الصلبة وعلاقة تدويرها بالتنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3. 2014-2015.ص132.

وبدأت فكرة إعادة الاستفادة في بداية السبعينات كنتيجة لارتفاع معدلات التلوث البيئي واستنزاف مصادر الثروة الطبيعية، إذ تؤكد الكثير من الدراسات الحديثة استنزاف العديد والكثير من المواد الطبيعية في الألفية الحالية، ففي سبعينيات القرن الماضي عرفت المواد الأولية ارتفاعا هائلا في الأسعار مما أدى إلى بروز عملية الاسترجاع للمواد البلاستيكية، كما أسهمت أزمة البترول آنذاك في عملية تطوير أساليب إعادة الاستفادة من النفايات وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا باعتبارها مصدر هام من مصادر الثروة[1].

وكان تدوير النفايات يتم في عدد قليل من الدول وهي أغلبها الدول المتقدمة ولكن المشاكل الناتجة عن طرق التخلص من النفايات بالأساليب التقليدية ونظرا لمخاطر التلوث المختلفة الأبعاد، تعالت الأصوات من أجل تثمين النفايات بتدويرها والاستفادة منها لأهميتها البيئية والاقتصادية والصحية بالدرجة الأولى لأن القضاء على النفايات له من الأهمية بمكان، وأخذ هذا الأسلوب يعرف انتشارا ورواجا كبيرا في مختلف دول العالم، وظهرت مؤسسات صناعية صغيرة ومتوسطة تقوم باستخدام النفايات لإنتاج منتجات جديدة، أو تحويلها إلى مواد خام وبيعها لأصحاب المؤسسات الكبيرة عن طريق ما يعرف بتجارة النفايات والاستثمار في تدويرها[2].

الفرع الثاني: أهم الفوائد ومزايا إعادة التدوير

تؤدي عملية إعادة تدوير النفايات إلى العديد من المزايا خاصة من الناحية الاقتصادية والبيئية والصحية والاجتماعية تتمثل فيما يلي:

إن جميع موارد عالمنا المعاصر هي تقريبا محدودة ومهددة بالنضوب على المدى القريب والبعيد، وأن أي جزء من أي مادة يتم استخدامها اليوم ولا يمكن استرجاعها هي عبارة عن عجز وإضافة للنفايات، التي بدورها قد تكون سببا في التدهور البيئي أو تلويث أحد عناصر البيئة الطبيعية، وكلاهما يعبر عن بيئة سلبية يتم سحبها من الرصيد المتبقي للأجيال

(1)- جميلة أوشن، تطبيقات استراتيجية تسيير النفايات المنزلية، مذكرة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 03، 2011-2012، ص68.

(2)- صليحة حفيفي، مرجع سابق، ص95.

القادمة، فأن إعادة تصنيع الورق والكرتون يؤدي بطريقة غير مباشرة من الحد من القضاء على الغابات التي تقطع لتصنيع الورق والكرتون ومنه المحافظة على الثروة الغابية[1].

إن دعم عملية تدوير المخلفات الصناعية يمكن في تزويد الصناعات بالمواد الأولية المسترجعة بتكلفة أقل من ثمن المواد الأولية ذات نفس الطبيعة والتي لم تستعمل من قبل، أو لتدعيم الاقتصاد الوطني بتوفير له العملة الصعبة التي قد يستعملها في موارد أخرى[2].

فكل دول العالم تحاول حاليا استعادة بعض هذه الثروات من النفايات التي أصبحت تشكل مشاكل صحية خطيرة في جميع الدول وذلك بعد الزيادة المذهلة في عدد السكان المقرون بإنتاج كميات كبيرة من النفايات التي تعجز عن التخلص منها الهيئات المحلية وينجم عن ذلك إضرار بالبيئة والصحة والاقتصاد والسياحة، لذلك تحاول الدول تجنب بعض هذه المشاكل الصحية والاقتصادية والسياحية بإعادة تدوير القمامة ومحاولة الاستفادة منها[3].

إن عملية التدوير النفايات عامة لها مميزاتها البيئية، إلى جانب المميزات الاقتصادية والمتمثلة في قلة الحاجة إلى استنزاف موارد جديدة للطبيعة، وتتمثل المميزات البيئية في تقليل تدهور الوسط البيئي، والمحافظة على المحيط بكافة عناصره سواء بتقليل أو إيقاف انبعاث الملوثات أو المواد الضارة، التي قد تدمر العمليات الطبيعية للتدوير والقائمة بالمنظومات البيئية أو بتقليل استنزاف الموارد الطبيعية، وتدوير المخلفات قبل ان يكون مطلبا ماديا فهو مطلب إنسانيا بالدرجة الأولى يتمثل في حق من حقوقه، وهو الحق في بيئة نظيفة خالية من التلوث، والعبرة هنا ليس قيمة العائد الجاري من هذه العملية ولكن العبرة بالقيمة الاجتماعية والصحية والاقتصادية الكاملة التي سوف تعود على المجتمع

(3)- جميلة أوشن، مرجع سابق، ص68.

(1)- فؤاد محمد الشريف بن غضبان، إدارة النفايات وطرق معالجتها، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان مصر، 2013، ص123.

(2)- محمد نجيب إبراهيم أبوسعدة، المخلفات الصلبة وإمكانية تدويرها بيولوجيا، ط 1، دار الفكر العربي، القاهرة مصر، 2005 ص 40.

والبيئة حاليا ومستقبلا [1].

ولا شك أن تراكم المردودات البيئية السلبية على الأجهزة المنتجة للموارد يؤدي إلى تعثر جهود التنمية وعدم تواصلها نظرا لتشتت جزء كبير من الاستثمارات لمواجهة تلك الآثار السلبية، إن عملية إعادة تدوير المخلفات تقوم على محاولة استخدام تلك المخلفات "الملوثات" كمدخلات لعمليات إنتاجية أخرى، أي تحويل المواد الضارة إلى مواد نافعة، وهذا بعد تثمينها وإزالة الخطر منها وتقديمها في شكل مفيد قد يتحقق من ورائها إيراد يفوق تكلفة معالجة هذه المخلفات، كما يترتب عليها تحسين نوعية البيئة نتيجة منع التلوث والاستفادة من مواد أولية في آن واحد، وبهذا يكتمل لها الشكل الاقتصادي والبيئي[2].

الخاتمة:

من خلال عرض هذه الورقة البحثية والقراءة المعمقة في نص المادة الثانية بفقراتها الخمسة، نستنتج أن المشرع الجزائري ومن خلال تطرقه لعملية تسيير النفايات، قد اعتمد على خمسة مبادئ، مبدأ الوقاية والتقليص من المصدر وهي عملية استباقية ومبدأ النقل والجمع والفرز أي عدم صرفها في البيئة الطبيعية، والمبدأ المهم والأساسي والمتمثل في التثمين وهي عملية بأبعاد اقتصادية، مبدأ المعالجة العقلانية أي الحوكمة في تسيير النفايات وعدم إهمال ثروة وقيمة إضافية، مبدأ الإعلام والتحسيس فهي ظاهرة اجتماعية أساساً، وبيان مخاطرها على الصحة والبيئة في حالة عدم التعامل معها بطريقة سليمة بيئيا، فالنفايات ناتج طبيعي لعملية الإنتاج والاستهلاك، كما يمكن أن تساهم في دعم الاقتصاد للدول وخلق فرص عمل جديدة، فما يمكن اعتباره نفاية عند البعض يعتبر مادة أولية عند البعض الآخر.

أهم النتائج المتوصل إليها:

(1)- أحمد عبد الوهاب عبد الجواد، تكنولوجيا تدوير النفايات، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة مصر، 1997، ص42.

(1)- فاطمة الزهراء رزواط، إشكالية تسيير النفايات وأثرها على التوازن الاقتصادي والبيئي، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2005 -2006، ص87.

- تعد مشكلة النفايات المشكلة الرئيسية للبيئة وهي ناتج طبيعي لنشاط الإنسان ليست وليدة العصر الحديث بل إنها قديمة قدم وجود الإنسان على هذا الكوكب.

- اعتماد المشرع الجزائري على عدة مبادئ من أجل التسيير السليم والآمن للنفايات، مما يعطي أهمية لهذه الظاهرة من أجل القضاء على كل أثارها الجانبية.

- إن مشكلة النفايات التي بدورها ليست وليدة هذا العصر، وإنما الجديد فيها هو خطورتها نتيجة لمكوناتها التي أدخلها عليها الإنسان نتيجة عملية الإنتاج والاستهلاك.

- أعطى المشرع الجزائري أهمية لتثمين النفايات باعتبارها مواد يمكن استغلالها في إنتاج مواد أخرى، كون الثروات الطبيعية الغير المتجددة مهددة بالنضوب.

أهم التوصيات التي يمكن تقديمها:

- يجب التعامل مع النفاية على أساس أنها ناتج طبيعي وأنها ظاهرة اجتماعية طبيعية، ولا يمكن اعتبارها مصدراً للخطر إنما الخطر في عدم تسييرها بالطرق العلمية الصحيحة.

- العمل على تغيير نظرة المجتمع للنفايات باعتبارها ظاهرة سلبية وإلى نظرة معاكسة واعتبارها ظاهرة تصاحب وجود الإنسان، ونشر الوعي وتحسيس المواطنين بمخاطرها على البيئة والصحة في حال صرفها في البيئة الطبيعية.

- تعد عملية القضاء على النفايات من المصدر من أنجح السبل والطرق في القضاء عل النفايات سواء في التقليل من خطورتها، أو من خلال إعادة استعمالها لذا يجب الأخذ بهذا الأسلوب.

- تعد عملية التدوير كذلك من الوسائل الهامة في استغلال المواد الخام، كما أطلق عليها منجم النفايات، فلابد من الأخذ بهذا الأسلوب للاستفادة من ناحيتين الأولى القضاء على النفايات والثانية الترشيد في استعمال الطاقة والحفاظ عليها.

قائمة المصادروالمراجع

أولا: المصادر

- ابن منظور الإفريقي المصري، لسان العرب، دار الصادر، بيروت، لبنان، بدون سنة للنشر.

ثانيا: المراجع

1- الكتب:

- طارق غنيمي، الحماية القانونية للبيئة من أخطار النفايات في ضوء القانون الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان، 2022،

- طارق غنيمي، التنظيم القانوني للبيئة والعمران دراسة عمرانية بأهداف بيئية، مركز الدراسات العربية، القاهرة مصر، 2025.

- فؤاد محمد الشريف بن غضبان، إدارة النفايات وطرق معالجتها، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان مصر، 2013.

- أحمد عبد الوهاب عبد الجواد، القمامة، الطبعة الأولى، الدار العربية للنشر والتوزيع، مصر، 1998.

- أحمد عبد الوهاب عبد الجواد، تكنولوجيا تدوير النفايات، تكنولوجيا تدوير النفايات، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة مصر، 1997.

- أحمد عبد الوهاب عبد الجواد، قضايا النفايات في الوطن العربي، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة مصر، 1997.

- نادية لتيم سعيد، دور المنظمات الدولية في حماية البيئة من التلوث بالنفايات الخطرة، الطبعة الأولى، دار الحامد، الأردن 2016.

- محمد أرناؤوط، التلوث البيئي وأثره على صحة الإنسان، الطبعة الثانية، شركة أوراق شرقية، لبنان، 2002.

- تامر مصطفى محمد، المواجهة القانونية والأمنية للتداول غير المشروع للمواد والنفايات الخطرة، الدولية للطباعة، 2015.

- صلاح محمود الحجار، إدارة المخلفات الصلبة، البدائل، الابتكارات، الحلول، ط 1، دار الفكر العربي، القاهرة مصر، 2004

- الطيب آجزول، تدبير ومعالجة النفايات الطبية والصيدالية، أخوين سليكي، طنجة المغرب، ط 1، 2013

- محمد أرناؤوط، طرق الاستفادة من القمامة والمخلفات الصلبة والسائلة، مكتبة الدار العربية، مصر، 2003.

- محمد نجيب إبراهيم أبوسعدة، المخلفات الصلبة وإمكانية تدويرها بيولوجيا، ط 1، دار

الفكر العربي، القاهرة مصر، 2005.
- محمد كمال عبد العزيز، الصحة والبيئة، دار الطلائع، القاهرة، مصر، دون سنة النشر.

2- الرسائل الجامعية:

أ- رسائل الدكتوراه:

- صليحة حفيفي، تسيير النفايات الصلبة وعلاقة تدويرها بالتنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2014-2015.
- فاطمة الزهراء رزواط، إشكالية تسيير النفايات وأثرها على التوازن الاقتصادي والبيئي، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2005-2006.

ب- مذكرات الماجستير:

- جميلة أوشن، تطبيقات استراتيجية تسيير النفايات المنزلية، مذكرة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 03، 2011-2012.
- سعيدي وهيبة، أسباب وعوامل انتشار النفايات المنزلية في وسط الأحياء السكنية في المجتمع الجزائري، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر (2) بوزريعة، 2010-2011.
- سراي أم السعد، دور الإدارة الصحية في التسيير الفعال للنفايات الطبية في ظل ضوابط التنمية المستدامة بالتطبيق على المؤسسة الاستشفائية الجزائرية، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة الأعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011-2012.

3- القوانين:

- قانون رقم: 01-19، المؤرخ في 2001.12.12، يتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77. المؤرخة في 2001/12/15.